أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصيتها

Artificial intelligence systems and the challenges of legal framing of their personality

باهة فاطمة ♦
كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيارت/ الجزائر
مخبر الدراسات القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت
fatma.baha@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/06/20 تاريخ النشر: 2023/07/03

الملخص:

أنظمة الذكاء الاصطناعي تشكل في عصرنا الحالي آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة، فهي تعد اليوم حقيقة وواقعاً يحظى بتطبيقات عدة تحاكي الذكاء البشري ، وقد أولت بعض التشريعات القليلة هذا الأمر عناية خاصة، وتسعى مستقبلاً لدعمه بهدف تعزيز دورها الاستراتيجي للمشاركة في بناء الاقتصاد المعرفي المعلوماتي. ولذا يستهدف هذا المقال إلقاء الضوء على التحديات القانونية التي لها علاقة باستخدامها ومناقشة مسألة مدى امكانية منحها الشخصية القانونية الافتراضية التي تؤهلها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، فضلاً عن مراجعة ملامح وخصائص الإطار القانوني الدولي والوطني لشخصنة أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديد ما الذي ينبغي تحيينه في القانون التقليدي لاستيعاب الجوانب الفريدة لهذه الأنظمة.

الكلمات المفتاحية: أنظمة. الذكاء الاصطناعي. الشخصية القانونية. الافتراضية

Abstract:

Artificial intelligence systems constitute in our current era the latest developments in modern technology, as it is today a reality and a reality that enjoys several applications that simulate human intelligence, and some few legislations have given this matter special attention, and seek in the future to support it with the aim of strengthening its strategic role to participate in building the knowledge-information economy. Therefore, this article aims to shed light on the legal challenges related to its use and discuss the issue of the extent to which it can be granted a virtual legal personality that qualifies it to acquire rights and assume obligations, as well as reviewing the

♦ المؤلف المرسل

features and characteristics of the international and national legal framework for the personalization of artificial intelligence systems and determining what should be updated in traditional law to accommodate unique aspects of these systems.

Keywords: systems. Artificial intelligence. legal personality. Virtual.

مقدمة:

تتسارع وتيرة تكنولوجيا الصناعات الحديثة يوما بعد يوم، لغرض تعزيز رفاهية الانسان والبحث عن الوسائل الأكثر تحقيقاً له للراحة والاستمتاع بالحياة، وفي سياق هذا التسارع ظهرت أنظمة الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) ونظام الذكاء الاصطناعي ROBOTICS وأصبح استخدامها يتزايد بشكل كبير لدرجة التنبؤ بكونه سيصبح جزءاً أساسياً في كل ما يستخدمه البشر في روتينه اليومي، كالسيارات والأجهزة المنزلية والطائرات بدون طيار...

فقد اصبحت المؤسسات الاقتصادية والمصارف تستخدم روبوتات المجيب الآلي والتحاور مع العملاء من خلال التطبيقات المتصلة بهواتفهم الذكية، وباتت محركات البحث على الانترنت ترصد اختيارات ورغبات الباحثين عن المعلومات عبر الانترنت، وتقترح لهم ما يمكن ان يجول في خاطرهم دون تكبد عناء البحث التقليدي في قواعد البيانات كاملة، وظهرت كذلك العديد من أنظمة النظام الذكاء الاصطناعيية القادرة على تشغيل خطوط الانتاج في المصانع، وقيادة وسائل النقل بصورة ذاتية دون الحاجة إلى تواجد الانسان، وحتى في مجال الطب من خلال القيام بالعمليات الجراحية، وفي مجال التعليم من خلال العمل على زيادة كفاءة الطلاب وجودة المناهج والتدريس.

وفي حقيقة الأمر إنّ الاستخدام المتزايد لأنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، من شأنه ان يخلق جملة من الآثار على المراكز القانونية للأفراد، التي تتطلب إثارة العديد من التساؤلات والتحديات بشأن مدى موائمة التشريعات الحالية لها، وقدرتها على استيعاب الخصائص الفريدة لهذه الأنظمة. وهو ما دفع بدولة الإمارات العربية المتحدة لاستحداث وزارة للذكاء الاصطناعي وعلوم المستقبل، فهذه الخطوة تُضاف إلى سجل الإمارات الحافل بكل ما هو جديد في الثقافة والعلوم وغيرها من المجالات، فالإمارات سبّاقة في البحث وجلب أي أفكار جديدة أو عالمية وتطبيقها، والهدف من ذلك هو الارتقاء بالعمل الإداري. لأن اعتماد الإدارة على الذكاء الاصطناعي يساعدها على التكيف مع التغيرات المتلاحقة، ويساعدها أيضاً على مواجهة التحديات المتعددة والمختلفة، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها .

ذلك انّ الخصائص التقنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت تأثر على القواعد العامة للقانون المدني، من حيث انّها قادرة على تفادي الأخطاء ومصممة بشكل يمكنها من التفكير في محاذير الأمان بذات طريقة البشر، وهو ما جعلها لا يمكن اعتبارها بمثابة الشيء محل الحراسة، وإنّما بمثابة الكائن الذي ينوب الانسان عنه في

تحمل المسؤولية بقوة القانون دون افتراض الخطأ وهو ما أقرته قواعد القانون المدني الدولية الأوروبية. وكان ذلك في مرحلة اولية فقط تمهيدية ترتب عنها ضرورة منح انظمة الذكاء الاصطناعي منزلة قانونية خاصة وفق مبادئ نظرية الشخصية الافتراضية في القانون.

كما انّه ومن الناحية التقنية فإنّ تكنولوجيا هذه الأنظمة الذكية لم تكتمل لحد اليوم، وكثيراً ما تتعرض للإصابة بالفيروسات والأعطال الفنية الأمر الذي يجعلها في بعض الأحيان تعمل بطرق غير متوقعة أو غير مخولة مما قد يلحق ضرراً بالغاً، ويثور التساؤل هنا عن مدى إمكانية منح الخصية القانونية الافتراضية لهذه الأنظمة الذكية الاصطناعية بغية تحميلها المسؤولية القانونية عن أفعالها؟ وستحاول هذه الدراسة الاجابة على مختلف هذه التساؤلات من خلال التعرض للمبحثيين التاليين:

مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي وخصائصها المتفردة في المبحث الاول، الاتجاه القانوني من عدمه نحو شخصنة أنظمة الذكاء الاصطناعي في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم انظمة الذكاء الاصطناعي وخصائصها المتفردة

لقد حظي مفهوم الذكاء الاصطناعي مؤخراً باهتمام واسع من قبل متخذي القرارات في مختلف المنظمات، إلاّ انّه ومن الصعوبة بما كان وضع تعريف محدد له، ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمتخصصين حول مفهومه وإلى تباين مجالاتهم البحثية، الأمر الذي أدى إلى وجود تنوع كبير في التعريفات المقترحة له، كما عرفت أنظمة الذكاء الاصطناعي نماذج متعددة تطبيقيا على أرض الواقع ، وتميزت بسمات وخصائص متفردة ميزتها عن غيرها. وهو ما سيتم تناوله فيمايأتي:

المطلب الأول: تحديد مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقات نموذجية لها على أرض الواقع

باتت أنظمة الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسيًّاً من حياتنا اليوميّة دون أن نشعر بها، حيث تغلغلت في صورتها البرمجيّة في مختلف تعاملاتنا ومجتمعاتنا ولم نعدْ نستطيع الاستغناء عنها. ومن المهم أن نقدم فيمايلي تعريفا لها، وتفصيلاً لتطبيقاتها النموذجية على أرض الواقع:

الفرع الأول: التعريف بأنظمة الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (بالإنجليزيّة: Artificial Intelligence)، وهو أحد فروع علم الحاسوب، وإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحالي، ويُمكن تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي -الذي يُشار له بالاختصار (AI)- بأنه قدرة الآلات والحواسيب الرقميّة على القيام بمهام مُعينة تُحاكي وتُشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكيّة؛ كالقدرة على التفكير أو التعلُّم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الأُخرى التي تتطلب عمليات ذهنية، كما يهدف الذكاء الاصطناعي إلى الوصول إلى أنظمة تتمتع

بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعلُم والفهم، ومن ثمة فإنّ الذكاء الاصطناعي هو علم يهدف إلى صنع الآلات التي تقوم بأشياء تتطلب ذكاء الانسان[1].

وفي عام 1955 ، كان جون مكارثي أحد رواد منظمة العفو الدولية، اول من حدد مصطلح الذكاء الاصطناعي، على النحو التالي: "الهدف من الذكاء الاصطناعي هو تطوير آلات تتصرف وكأنها ذكية. ويعد الذكاء الاصطناعي من بين لأحد ابرز العلوم الحديثة التي نتجت بسبب الالتقاء بين الثورة التقنية في مجال علم النظم والحاسوب والتحكم الآلي من جهة، وعلم المنطق والرياضيات واللغات وعلم النفس من جهة اخرى، حيث يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الانساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الانساني المتسم بالذكاء، لتزويد الحاسوب بهذه البرامج التي تمكنه من حل مشكلة ما او اتخاذ قرار في موقف ما ، بناء على وصف المشكلة أو المسألة لهذا الموقف"[2].

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها"، في حين يعرفه "جون مكارثي" الذي وضع هذا المصطلح سنة 1955م بأنه: "علم وهندسة صنع آلات ذكية"[(2)].

وهذا الذكاء الذي يبرمج في الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وطرق عملها، كالقدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع تبرمج في الآلة، وهو كذلك اسم لمجال تقني معقد يعنى بكيفية صنع حواسيب وبرامج لها الامكانية على اتخاذ سلوكات ذكية[(3)].

وقد أقرت دراسة أصدرها معهد **AI now** بأنه لا وجود لتعريف معين للذكاء الاصطناعي، والذي تصفه بشكل عام على أنه: «تجميعة متنوعة من التقنيات الحديثة التي تعتمد على القدرات البشرية». وتشير التعريفات العامة لأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى أنها :"التقنيات التي يمكنها أداء ما يقوم به الإنسان من أعمال ومهام". وأشارت ذات الدراسة إلى ضرورة إصدار أطر عمل أخلاقية محددة تحكم تنفيذ التقنية. وقد تم تصميم برامج وتطبيقات الأنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر العقل البشري وكيف يتعلم الانسان ويقرر

[1] - موسى أحمد حبيب بلال عبد الله، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 20.

[2] - بوزرب أبو بكر خوالد خير الدين، فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد مجلد 02 عدد 02 خاص، 2020، ص 37.

[(2)] د. سعيد خلفان الظاهري: الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد (299)، دبي، نشرة شهر فبراير 2017م، ص3.

[(3)] د. أحمد عادل جميل، ود. عثمان حسين عثمان: إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي "دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان "ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الفترة من 23-26 أبريل 2012م، ص240.

ويعمل أثناء محاولة حل مشكلة، ومن ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير البرمجيات والأنظمة الذكية.

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية لأنظمة الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع

أضحت انظمة الذكاء الاصطناعي حقيقة واقعية تجلت في العديد من التطبيقات المستخدمة في الحياة اليومية تضاهي الذكاء البشري وتتفوق عليه في بعض المرات، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي سريع التطور بجميع مجالات الحياة كالصحة لقدرته على مساعدة الكادر الطبي في تحليل البيانات والنتائج الطبية لغرض التشخيص المبكر للأمراض واقتراح العلاجات لها، ووصف الأدوية واجراء الجراحات و الوصول بشكل افضل لملفات المريض بالأوامر الصوتية ، كما يمكن لـ لمرضى **من** خلاله حجز المواعيد . وقد لجأت بعض المستشفيات العالمية إلى استخدام نظام الذكاء الاصطناعي الجراحية على نحو محدود في العمليات السريرية التي تتطلب الدقة المتناهية والسرعة الفائقة، واستخدمت انظمة الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم أين ظهر النظام الذكاء الاصطناعي المعلم القادر على تمييز الطلبة والتفاعل معهم من خلال قراءة تعبيرات وجوهم وتحليل نشاطهم الدماغي.

وتسعى العديد من الدول المتقدمة علمياً إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري لتعزيز دقة التعرف على مواقع الأهداف في البيئات القتالية المعقدة، واستخدامه كذلك للتمكن من التنبؤ المستقبلي باحتمالات سلوك العدو وتجميع الأحوال الجوية والظروف البيئية، كما تسعى كذلك إلى دمج الذكاء الاصطناعي في مجال النقل لتخفيض تكاليفه وتقليل الجهود البشرية التشغيلية وذلك بالاستعانة بالسيارات ووسائل النقل الذاتية القيادة والمزودة بتقنيات استشعار الحركة وخاصية الادراك المكاني. وسمح الذكاء الاصطناعي كذلك بالوصول إلى الأماكن التي لا يستطيع البشر الذهاب إليها جسديًا .ففي عام 2015 ، أتاح أنظمة الذكاء الاصطناعي وضع مسار بين الكواكب على بعد 1.4 مليار كيلومتر من الأرض[1].

كما دخل الذكاء الاصطناعي كذلك لقطاع الخدمات المالية محدثاً فيه ثورة في طريقة تنظيم هذا القطاع من عمليات الدمج والاستحواذ وإدارة الثروات وتعزيز تجربة العملاء، حيث تسمح تطبيقات الذكاء الاصطناعي للعملاء بمراقبة عادات الانفاق الخاصة بهم واتخاذ قرارات الاستثمار في الوقت المناسب له بناء على المعلومات المتوافرة في السوق وأداء السهم. كما يساهم في تقليل تكلفة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. ويمكن له ان يلعب دوراً حيوياً في المساعدة على الكشف عن الاحتيال والوقاية منه، ويساهم في تحديد عمليات تزوير بطاقات الائتمان بشكل أكثر فعالية من خلال تحليل بيانات المعاملات وبيانات المستهلك، وتحديد السلوك

[1] - SELENE . Vers de nouvelles personnalites juridiqueau 21 ème siecle (robots , animaux et espaces naturels), 6 juin 2018. disponible sur site web :
http://www.seleneavocats.fr/publications-activites/2162-vers-de-nouvelles-personnalites-juridiques-21eme-siecle-robots-animaux-espaces-naturels/, consulté le17/02/2023

الاعتيادي وغير الاعتيادي، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يمهّد الطريق أمام المزيد من الخدمات المالية المحسنة والشخصية والآمنة.

وتتواجد خوارزميات الذكاء الاصطناعي في الكثير من منصات التواصل الاجتماعي المشهورة المستخدمة يوميا مثل منصة الفيسبو،ك !"Facebook" حيث تستخدم هذه المنصة نظام خاص لعرض المحتوى والإعلانات التي تتناسب مع اهتمامات روادها، تصل إلى درجة التنبأ بتفاعلاتهم المستقبلية من خلال دراسة منشوراتهم وتفاعلاتهم السابقة وترتيبها. كما يعمل نظام الذكاء الاصطناعي في هذه المنصة على نظام التعرف على الصور بطريقة آلية وصلت درجة الدقة فيها نسبة تفوق النسبة التي قد يصل اليها مكتب التحقيقات الفيدرالي [FBI]في التعرف على الوجوه.

وللتجارة الالكترونية نصيب مهم من استخدامات انظمة الذكاء الاصطناعي، أدى ذلك إلى ظهور ما يصطلح عليهم بالوكلاء الالكترونيين الأذكياء، الذين لا يكتفون اليوم بمجرد تقديم المساعدة لاتخاذ القرار الانسب للتسوق وإنّما أصبحوا مجهزين الكترونياً على القدرة المستقلة على اتخاذ القرار المناسب بالاعتماد على المقارنة بين مابين العروض واختيار الأنسب في وقت قياسي لا يتعدى الثواني.

ونظراً لهذه المزايا المتعددة التي تقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تعبر عن مجموعات من الخوارزميات القوية التي يتم توظيفها في العديد من الخدمات (قواعد بيانات الصور، وسجلات الامان والرعاية الصحية وبيانات حركة المرور او سلوكات المستهلك وتحليلان الانظمة الرقمية عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي)[1]، وما يمكن ان تخلقه من آثار على المراكز القانونية للأفراد، فقد أثار ذلك العديد من التحديات بشأن مدى موائمة التشريعات الحالية لها وقدرتها على استيعاب الخصائص الفريدة لهذه الأنظمة، لذلك سنحاول التعرض لأهم الجوانب القانونية التي يثيرها استخدام هذه الأنظمة الالكترونية المتطورة في حياتنا اليومية:

المطلب الثاني: الخصائص المتفردة لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

لأنظمة الذكاء الاصطناعي مميزات وسمات فريدة تميزها عن غيرها، تتمثل بوجه خاص في طبيعتها اللامادية و استقلالها الوظيفي وعدم خضوعها للسيطرة الكاملة ، وعدم امكانية التنبؤ بردات أفعالها بشكل مطلق، وعدم تقييدها مكانيا او زمانيا. هذه الخصائص التي تمنح لها طابعا خاصا ينبغي التأني لدراسته بغرض التأطير القانوني لشخصنتها واقرار مسؤوليتها القانونية ، وهو ما سيتم توضيحه فيمايلي:

[1] - Argyro Karanasiou Dimitris Pinotsis, Towards a Legal Definition of Machine Intelligence: The Argument for Artificial Personhood in the Age of Deep Learning,
ICAIL '17, June 12-16, 2017, London, United Kingdom , p 02.

الفرع الأول: الطابع المعنوي اللامادي لأنظمة الذكاء الاصطناعي

اهم ما تتميز به انظمة الذكاء الاصطناعي طابعها المعنوي اللامادي وإن كانت تظهر في شكل مادي محسوس، لكونها تنشأ من مجموعة من الخوارزميات ALGORITHMESأو البرمجيات LOGICIELS ، والتي تعتبرها اغلب التشريعات المقارنة اموال غير مادية ، وأعمال عقل وفكر خاضعة لقوانين الملكية الفكرية.

حيث يظهر نظام الذكاء الاصطناعي في جسم فيزيائي مادي مسير بمجموعة من الخوارزميات اوالبرمجيات التي تشكل العقل غير المرئي المدبر له فور دمجها وربطها به[1]. حيث يبقى ساكنا دون حركة إلى أن يتم دمج وربط البرمجيات بدعامة معينة به فيبدأ بالحركة.

الفرع الثاني: الاستقلال الوظيفي لأنظمة الذكاء الاصطناعي

إن المفهوم الشائع لأنظمة الذكاء ا اصطناعي أنّها انظمة مؤتمتة، أي أنه يتم تشغيلها وفق برامج معدة سلفاً دون إمكانية ان تحيد عنها، وذلك هو معنى الأتمتة أي برمجة الآلة لمدة ومهمة معينتين دون خروجها عنها. غير أنّ أنظمة الذكاء الاصناعي في تطور مستمر وهائل جعل منها لها القدرة على محاكاة العمليات الادراكية المرتبطة بذكاء البشر، وأصبحت تتعامل مع كل موقف معاملة خاصة غير متوقعة وغير مخطط لها مسبقاً، ومن ثمة فإنه لا يمكن التنبؤ بردة فعلها الوظيفية. خاصة إذا ما عملت هذه الأنظمة على ممارسة الأنشطة البشرية بشكل يتجاوز حدود الذكاء البشري في استقلاله وسرعته ودقته وتكلفته[2].

ومن ثمة فإنه ليس لأنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مطلق ردات فعل معلومة ومقاسة ومحددة ومتوقعة دائماً، وذلك لأن من بينها الأنظمة المعرفية الذكية التي تتعلم ذاتيا، والمبرمجة على التصرف وفق أكثر الطرق عقلانية بناء على الظروف المحيطة بها، حيث تتخذ قرارا مستقلا من التجارب والبيانات والخبرات المشفرة فيها دون الرجوع لا للصانع ولا المبرمج ولا المالك ولا المشغل . وعليه فإنّه في مثل هذه الحالات فإنّ مستخدم هذه الأنظمة الآلية للتعلم الذاتي لا يمكن ان يؤاخذ على أفعالها أو يلزم بتعويض الضرار الناجمة عنها.

الفرع الثالث: صعوبة حصر أفعال أنظمة الذكاء ا اصطناعي وعدم التنبؤ بها

في بعض فرضيات انظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتجرد أفعالها من أي أثر مادي ملموس وغير مرئي، وذلك مثلا في حالات تقديمها لبيانات او معلومات غير صحيحة تخص عقد او مشروع تجاري لشركة او شخص ما، ويترتب عليه ضررا لمستخديمها، ففي مثل هذه الحالات يصعب فهم حقيقة الأفعال الضارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي ومدى سببيتها في إحداث الضرر لعدم مرئيتها .

---

[1] - Nour EL KAAKOUR . L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle . Mémoire pour l'obtention du Diplôme d'Études Approfondies En « Droit Interne et International des Affaires » UNIVERSITÉ LIBANAISE Faculté de Droit et des Sciences Politiques et Administratives Filière Francophone .2017 . P 03 ET 24.

[2] - مصطفى أبو مندور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، العدد الخامس، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، يناير 2022، ص 243. 242.

ولغرض التغلب على هذه الصعوبة اقترح إنشاء الصنوق الأسود BOITE NOIRE لكل نظام ذكاء اصطناعي، لتسجيل كافى الأحداث التي تقع في لحظة معينة وكذا التغيرات التي تطرأ عليها في ذات اللحظة او اللحظات التالية لها مباشرة، حتى يكون هذا الصندوق مرجعا للبحث عن مسببات المسائلة[1].

الفرع الرابع: عدم التقييد الزمكاني لأنظمة الذكاء الاصطناعي

نجم على الطبيعة اللامادية لأنظمة الذكاء الاصطناعي واستقلالها الوظيفي وعدم التنبؤ بردات افعالها بصفة مؤكدة دائما، خاصية أخرى لا تقل أهمية تمثلت في عدم تركز هذه الأنظمة في مكان وزمان معين بعينه. فهي مطلقة حيث يمكن استخدامها من الأشخاص في أي زمان أو مكان من العالم مما يترتب عليه عدم تحديد زمكانية الضرر المترتب عنها ، وما يترتب عن ذلك من ثار قانونية كصعوبة تحديد الاختصاص الاقليمي للمحكمة المختصة بالفصل في تعويض الضر المترتب عنها. الأمر الذي يترتب عنه تحيين القواعد القانونية التقليدية الناظمة في هذا الشأن بالشكل الذي يتناسب مع هذه السمات والصعوبات التي تتميز بها انظمة الذكاء الاصطناعي[2].

المبحث الثاني: الاتجاه القانوني من عدمه نحو الشخصنة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

منح الشخصية القانونية ما هو إلا حيلة قانونية استعملها المشرع لإعطاء الحقوق وتحمل الالتزامات سواء كان ذلك لشخص طبيعي او معنوي. غير ان ما يشهده اليوم العالم التقني من تطور علمي وظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي، ونظراً للخدمات المتعددة التي تقدمها في وقتنا الحالي، وما نجم عنها من أضرار تجاه الإنسان، كان لابد للقانون من مواجهة هذا الواقع المستجد وعدم الاستمرارية في تجاهله. ونتيجة لذلك برز التساؤل حول امكانية التوسع في فكرة الشخصية القانونية التقليدية ومدى ضرورة منح انظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية؟.

ولمعالجة هذا التساؤل برز الى الوجود اتجاهين متعارضين في هذا الخصوص، اتجاه يعارض منحها الشخصية الافتراضية، ومنهم من يرى ضرورة الاعتراف بها لها بل ويعتبر ذلك من أساسيات التنظيم القانوني لها، غير أنه يختلف فيما بينه حول مميزات هذه الشخصية الافتراضية الممنوحة لأنظمة الذكاء الاصناعي إلى آراء متعددة وهو ما سنحاول التعرض له من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: معارضة منح الشخصية اللقانونية الافتراضية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

تعارض اغلبية وجهات النظر للفقهاء ورجال القانون فكرة منح انظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية كالاشخاص الاعتبارية، وذلك لاعتبارات كثيرة لعل اهمها، عدم تطورها بالشكل الكافي

[1] - Adrien Bonnet , La Responsabilité du fait de l'intelligence artificielle Mémoire de recherche Droit privé général, université panthéon assas , paris ii, 2014, 2015, p 11.

[2] - مصطفى ابو مندور موسى عيسى، المرجع السابق، 257.

الذي يجعلها تستحق ذلك، كما ان الانتفاع بها لا يتطلب بالضرورة منحها مراكز قانونية مميزة، وبمنحها ذلك سيجد الانسان الطبيعي نفسه في يوم من الايام في مواجهة شخصيات قانونية الكترونية غير حقيقية[1].

ويسبب اولئك وجهات نظرهم أيضا بأن منح الشخصية القانونية لهذه الانظمة الذكية قد يترتب عنها انحرافات خطيرة، تؤدي على تنصل مصممي ومنتجي او مالكي ومستعملي هذه الانظمة من مسؤوليتهم بعد اسنادها إلى هذه الانظمة بذاتها، كما أن ذلك يشجعهم على عدم الحرص في تصنيعها واستعمالها والحد من خطورتها طالما ان القانون يجنبهم المسؤولية عنها وعن ما يصدر عنها من أضرار.

ويضاف الى هذه المبررات كذلك أن منح الشخصية القانونية الافتراضية لهذه الانظمة الذكية سينجم عنه صعوبات عدة منها صعوبة فصل خطأ نظام الذكاء الاصطناعي عن خطأ مشغله او مالكه أو مصممه...، خاصة مع التطور الهائل الذي تتعرض له هذه الانظمة لدرجة امكانية التعلم الذاتي بصورة منفردة بشكل مستقل عن مصممها او مالكها[2]. يضاف إلى ذلك فإن الوضع الحالي للتشريعات الوضعية عاجزة عن قبول او الاعتراف بالروبوت كشخص الكتروني.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية الافتراضية لأنظمة الذكاء الاصطناعي وفروضها

تتجه بعض الانظمة القانونية المعاصرة إلى منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصناعي، ومن امثلة ذلك ما فعلته المملكة العربية السعودية الجنسية بمنحها للروبوت الآلي المعروف باسم صوفيا الذي ظهر في اواخر سنة 2017 ، مع جواز سفر خاص بها. وهو الذي يثير التساؤل حول الاساس القانوني المعتمد عليه لمنحها ذلك؟ وما النتائج المترتبة عن ذلك؟ خاصة وأن الاسم و الجنسية وجواز السفر من النتائج المترتبة قانونا على امتلاك الشخص الطبيعي للشخصية القانونية.

وبرز إلى الوجود العديد من الاتجاهات التي تدعو إلى ضرورة منح انظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية. ذلك انّه وفقاً لأحكام القانون المدني المقارن فليس البشر هم الوحيدين في المجتمع الممنوحة لهم الشخصية القانونية إنّما منحت كذلك حتى للشركات والجمعيات والأوقاف...، ومنحت في القانون الأمريكي حتى لبعض المواقع الطبيعية مثل جبل تاراناكي وغابة تي أوريورا في نيوزيلاندا، استنادا إلى فكرة أنّ:"كل البشر هم أشخاص لكن ليس كل الأشخاص هم بشر"

وقد ظهرت بالفعل مؤخرا حيلة قانونية جديدة تمهد الطريق أمام الاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الافتراضية دون أي تشريع أو تعديل أو أحكام قضائية أو غيرها ...، حيث أثبت الباحث القانوني شون باير أنه يمكن لأي شخص أن يمنح شخصية قانونية لنظام حاسوب، وذلك من خلال جعله مسيطرا على شركة ذات مسؤولية محدودة وفقا لقانون الولايات المتحدة. وإذا تم التمسك بهذه المناورة في

[1] Alexandra Mendoza-Caminade , Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ? , Recueil Dalloz , 25 Février 2016, p.445.

[2] - أحمد علي حسن عثمان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 26، يونيو 2021، ص 1559.

المحاكم يكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي القدرة على تملك العقارات ورفع الدعاوى وتوظيف المحامين والتمتع بحرية التعبير وغيرها من وسائل الحماية بموجب القانون. ويكون تطبيق الحيلة القانية عبر مايلي: حيث يبدأ الأمر بأن يعد شخص ما شركتين تتمتعان بمسؤولية محدودة، ثم يتم نقل السيطرة على كل شركة إلى نظام مستقل أو ذكاء اصطناعي، ثم يضيف الشخص كل شركة منها كعضو مع الشركة الأخرى، وفي الخطوة الأخيرة ينسحب الشخص من كلتا الشركتين تاركا كل واحدة ككيان اعتباري يتمتع بشخصية قانونية يحكمها فقط الذكاء الاصطناعي [1].

وأكد اتجاه من الفقه الطبي المختص بعلم الدماغ والأعصاب بأنّ تقليد الذكاء الاصطناعي للمنهجية البشرية في التفكير واتخاذ القرار يجعل من التفسير القانوني الحالي ضعيفاً وقاصراً ويفتح المجال لفكرة الشخصية الافتراضية في المستقبل.

وهو ما اتجه نحوه البرلمان الاوروبي بموجب القرار الصادر في 17 فيفري 2017 والذي تضمن الاقتراح على المفوضية الاوروبية تبني قواعد للقانون المدني في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي ومحاولة منحها الخصية القانونية الافتراضية واعتبارها أشخاص الكترونية مسئولة عن تعويض الأضرار التي تسببها للغير، بدلا من التمسك بمساءلة مصمميها أو مالكيها او مستعمليها[2].

وهو ما طبقته بالفعل ولاية نيفادا الأمريكية من خلال اعترافها لأنظمة الذكاء الاصناعي ببعض سلطات الشخص الاعتباري بطريقة ضمنية، وذلك من خلال اخضاعها لاجراءات القيد في سجل خاص تم انشاؤه لهذا الغرض، اضافة إلى تخصيص ذمة مالية خاصة بالتأمين عليها والتعويض عن الاضرار التي تسببها للغير[3].

غير انّ هذا الأمر يمر حالياً بالعديد من المراحل والتطورات، وهي كالتالي:

الفرع الأول: نظرية النائب الالكتروني

صدر عن البرلمان الأوروبي عام 2017 قانون مدني خاص بالربوتات Civil Law Rules on Robotics – Règles de Droit Civil sur la Robotique"، وقد منح بمقتضاه لنظام الذكاء الاصطناعي، الوصفين التاليين[4]:

---

[1]- هل-يمكن-اعتبار-الذكاء-الاصطناعي-شخصا، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/10/08 على الموقع التالي:
https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2018/10/8/

[2]- أحمد علي حسن عثمان، المرجع السابق، ص 1558.

[3]- معمر بن طرية، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي : تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المدني، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، الملتقى الدولي: الذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون، الجزائر، 27، 28 نوفمبر 2018، ص 135.

[4]- the European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017. Section AD, Introduction Section 52, 27/01/2017.

- النائب الالكتروني غير الانساني النظام الالكتروني Non-Human Agent – Agent non humain للدلالة الاجتماعية على النظام الذكاء الاصطناعي الذي يصبح جزءا من شخصية الانسان

- النائب الانساني Human Agent – Agent Humain للدلالة القانونية على الانسان المسؤول عن اخطار تشغيل النظام الذكاء الاصطناعي.

ووفقا لذلك يكون المشرع الاوروبي قد نفى صفة الشي عن نظام الذكاء الاصطناعي مؤسساً له فكرة النيابة القانونية المستندة على شخصية الانسان أو الكيان الذي يمتلكه أو يشغله، فهذا الأخير(النائب الالكتروني) يكون نائباً الكترونياً واجتماعياً عن الشخص (النائب الانساني) ويتحمل نتيجة تصرفاتها غير المشروعة، حيث ينوب الشخص مالك النظام الذكاء الاصطناعي بقوة القانون عن أعماله.

وينبغي التأكيد في هذا المقام على أنّ " النائب الالكتروني " هو عبارة عن نظام الكتروني أي كيان غير انساني يشير إلى نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعد نائب اجتماعي عن شخصية الانسان، فيما يشير النائب الانساني إلى الانسان المالك او المشغل لهذا النظام او المصنع له او المستعمل له.

ويمكن ان يستنتج من محتوى ما تضمنه القانون المدني الاوروبي السالف الذكر بأنّ المشرع الاوروبي قد انتقل فعلياً من فكرة حارس الأشياء إلى فكرة النائب الإنساني عن الآلات الذكية بقوّة القانون، غير أنَّ هذا التغيير يبقى شكليَّ فقط، ذلك انّ النائب الإنساني قد بقي مسؤولاً بشكلٍ شخصيٍّ-كاملٍ عن النظام الذكاء الاصطناعي، ليس بوصف الإنسان نائباً كما تدلُّ عليه تسمية النائب الإنساني، بل بوصفه مالكاً أو مشغلاً أو مُصنِّعاً أو مستعملاً، بغضِّ النظر عن تغيير أركان قيام هذه المسؤوليَّة من الخطأ المفترض إلى الخطأ واجب الإثبات.

وهو ما جعل البعض من الفقه يعتبر بأنّ ما صدر عن البرلمان الاوروبي في هذا المقام لم يكن سوى خشية خطر انظمة الذكاء الاصطناعي على الوجود البشري، وانّ نظرة المشرع الاوروبي غير واضحة المعالم[1].

وما يستنتج من ذلك هو أنَّ المشرع الأوروبي لم يعترفْ بشخصيَّة افتراضيَّة الكترونيَّة مطلقة للنظام الذكاء الاصطناعي مثل شخصيَّة البشر؛ بدليل أنّهَ مملوكٌ لشخص آخر هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنَّ المشرع الاوروبي لم يعترفْ بشخصيَّة قانونيَّةٍ معنويَّة مُحدودةِ الحقوق والواجبات كما للشركات والجمعيات...وغيرها؛ وذلك لأنَّه لم يُنظِّم آليات وشروط منحها، ولم يبين إلى آثارها القانونية من حيث مدى اكتسابها لذمَّةٍ ماليَّةٍ مستقلَّةٍ للنظام الذكاء الاصطناعي، بل أكَّد على مسؤوليَّة الشخص كنائبٍ إنسانيٍّ عن النظام الذكاء الاصطناعي فقط دون قيام مسؤوليَّة نظام الذكاء الاصطناعي عن نفسه. كما أنَّ المشرع الأوروبي عندما بشَّر-بـ: "الوضعيَّة القانونيَّة الخاصة" "Special Legal Status – Statut Juridique Spécial" للنظام الذكاء

[1] - Stancati, Giusy Gallo Claudia, erson, robots and responsibility. How an electronic personality matters, disponible sur site webe :
https://www.academia.edu/35183959/Person_robots_and_responsibility_How_an_electronic_personality_matters

الاصطناعي فقد ربطها بالمستقبل كتوصيةٍ بعيدة المدى "[in the long run – à long terme"]. وهو ما يفسر تبني المشرع الأوروبي فكرة أنّ نظام الذكاء الاصطناعي ما هو الا شيء مملوك عديم الشخصيَّة في الوقت الحالي.

وقد توافقت هذه الرؤية مع ما قررته محكمة النقض الفرنسيَّة في عام 2018 إلى أنّ نظام الذكاء الاصطناعي الذي يجيب على رسائل البريد الالكتروني ما هو إلاّ مُجرَّد: "برنامج حاسوبي/معلوماتي" " Programme Informatique" دون منحهِ أيَّة صفةٍ نيابيَّةٍ عن مُشغِّله؛ أي مُجرَّد وسيلةً تُساهِم في تدفُّق البيانات في الفضاء الرقمي خدمةً للحاجات العامَّة من جهة أخرى[1]. وبناء عليه، فإنَّ المرحلة التي جاءت بها نظريَّة النائب الإنساني لم تحملْ أيَّ تغييرٍ في المكانة القانونيَّة للنظام الذكاء الاصطناعي من الناحية الفعليَّة، فبقي شيئاً وإن كان ذكياً.

الفرع الثاني: نظام الذكاء الاصطناعي كشخص قانوني افتراضي غير مميز

في فقه القانون الشخصية القانونية تثبت للإنسان بمجرد ولادته وتلازمه إلى حين وفاته، وهذه الشخصية القانونية هي صلاحية الشخص للوجوب له أو عليه. وبمجرد ولادة الإنسان يكون صالحا لآن تتقرر له الحقوق ولأن يتحمل بالالتزامات، ويطلق على هذه الصلاحية أيضا اصطلاح "أهلية الوجوب". والإنسان بشكل عام كما قلنا تثبت له أهلية الوجوب بمجرد ولادته وبالتالى تثبت له الحقوق والواجبات ولكنه لايستطيع أن يباشر الأعمال والتصرفات القانونية بنفسه، فهو غير أهل لمباشرة الأعمال القانونية وهي التي تسمى في الاصطلاح "أهلية الأداء". وهذه الأهلية تتأثر كقاعدة عامة بسن الإنسان ودرجة تميزه.

ووفقاً لذلك فإنّ عد الشخص الذي يقل سنه عن سن التميز لا يصلح أهلاً للتصرفات المدنية مطلقاً، إلاّ انّه في المقابل يكون اهلاً لاستقبال الحقوق المالية، لما يدره ذلك من منفعة عليه، خاصة فيما إذا كان ملتزماً بها بقوة القانون نتيجة افعال غير مشروعة تصدر عنه، غير انّه في المقابل لا يحق له التصرف بذمته المالية تحت طائلة البطلان المطلق.

ومن هذا الأساس اعتبر بعض الفقه بأنّه ليس من المفاجئ أن يتم منح نظام الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الإفتراضية المعنوية غير المميزة، بغرض جعله أهلاً لملكية ذمة مالية مسجلة باسمه بشكل رسمي، تمكن من ان يكتسب بواسطتها ذمة مالية عن طريق تقاضيه لأجر نظير خدماته الالكترونية من مصنعه او مالكه او مستخدمه، ويمكن ان يستعان بهذه الأموال المودعة في ذمته المالية للتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها

[1] - CORNU, Marie Les Enjeux Juridiques de L'Accès Aux Données de L'Inventaire, Observatoire des politiques culturelles « L'Observatoire », n45, 2014, p 61.

أفعاله غير المشروعة عندما تكون ذمته المالية ميسورة وأمّا في حاله عسرها يمكن الرجوع على الذمة المالية لنائبة الانساني[1].

وعليه يمكن منح الشخص الالكتروني المعبر عن نظام الذكاء الاصطناعي شخصية غير المميز الحائز على ذمة مالية مستقلة عن الشخص الرقيب عليه او ع مالكه، وذلك بغية تلقي الحقوق المالية وتحمل الالتزامات الناشئة عن الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها، ويبقى هذا الطرح فقهياً بحتا وليس ببعيد عن الواقع، فعوض ان يستحوذ المالك على مال الروبوت فإنّه يتم ايداعه في ذمته المالية المستقلة التي تبقى تحت ادارة وتسيير المالك أو المسؤول عن الرقابة عليه.

ومن ثمة يمكننا تعريف نظام الذكاء الالكتروني باعتباره شخصا قانونياً غير مُميّز بأنّه الآلة الذكية القادرة على المحاكمة العقليّة البشريّة القاصرة عن التصرُّف بالأمور بالشكل الطبيعي؛ أي ضمن إطارٍ ضعيفٍ من الإدراك والحكمة في معالجة المعلومات والوقائع. وإنْ تمَّ منحه شخصيَّة غير المُميّز فتصحُّ المسؤوليَّة المدنيَّة ضدَّه، وهكذا يرتقي الروبوت من صفة الشيء إلى الشخص، إلاَّ أنَّ هذا الشخص الالكتروني غير المُميّز يبقى قاصراً تماماً عن أدنى مستوىً من التصرُّفات؛ نظراً لضعف قدراته الذهنيَّة، ويقع باطلاً الاتِّفاق على غير ذلك.

الفرع الثالث: نظام الذكاء الالكتروني كشخص قانوني افتراضي الكتروني

لقد تبني البعض فرضية انتقدها البعض الآخر تفيد أن يكتسب الروبوت باعتباره أحد اهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية باعتباره شخصا الكترونيا أو افتراضيا أين يكون مسؤولاً عن التعويض في مواجهة الغير. حيث يرى الفقيه الفرنسي- BOURCIER إمكانيَّة الانتقال" :من الذكاء الاصطناعي إلى الشخص الافتراضي"De L'Intelligence Artificielle à La Personne Virtuelle""[2]؛ وذلك لإنَّ" :قدرة الروبوت على القيام بالكثير من المهام التي يقوم بها البشر وبما يُحاكي الذكاء البشري قد أصبح حقيقةً قائمةً".

هذه الفرضية تبناها تقرير البرلمان الأوروبي لسنة 2017 المتعلق بقواعد القانون المدني الخاص بالروبوت والتي دعت إلى خلق في أقرب الآجال شخصية قانونية خاصة بالروبوتات[3]، حتي تعتبر الروبوتات المستقلة كأشخاص الكترونية مسؤولة ملزمة بتعويض الاضرار التي تلحقها بالغير.

ووفقاً لهذا الرأي فإنّ الشخص الالكتروني هو كل روبوت يتخذ قرارات مستقلة بطريقة ذكية او يتفاعل بطريقة مستقلة مع الغير، والروبوت في حقيقة الامر هو آلة تحمل ذكاء اصطناعيا في العالم المادي وعليه فالروبوت هو ذكاء اصطناعي غير ظاهر او افتراضي أين يمكن لذلك الذكاء أن يظهر استقلاليته. وعليه يمكن للروبوت ان يحل محل الانسان لإتمام مهام معينة حسب البرلمان الأوروبي، وهذا ما دفع به للبحث عن طبيعة

[1] - هام القوصي، "نظرية الشخصيَّة الافتراضية" للروبوت وفق المنهج الإنساني -دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي-، مقال نشر في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 35، ص 11 وما بعدها.

[2] - DANIÈLE BOURCIER . De l'intelligence artificielle à la personne virtuelle :émergence d'une entité juridique ?éditions juridiques associées | « droit et société »2001/3 n°49 | pages 847 à 871.

[3] - Section 59 (f), General principles, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

انتماء الروبوت من حيث المجموعات القانونية الموجودة (شخص طبيعي، شخص معنوي، حيوان او شيء)، وعليه فهو يرى أنه لا يمكن إدخاله ضمن أحد المجموعات هاته، وانما يحتاج لمجموعة جديدة تحمل شخصية قانونية خاصة بهذا التطبيق للذكاء الاصطناعي[1].

وحجة هذا الإتجاه من الرأي انّ البعض من القانونيين كانوا يرون أن القانون قابل للتطبيق على المعاملات الالكترونية لكن في نهاية المطاف كان ذلك صعبا مما دفعهم في الأخير الى ابتداع قواعد خاصة بالمعاملات الالكترونية لا سيما تلك المتعلقة بالمعطيات، نفس الشيء بالنسبة للذكاء الاصطناعي الذي بدأ يأخذ مكانه شيئا فشيئا في حياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات مما يجعلها مصدرا للمسؤولية، وهذا ما يبرر توجه الاتحاد الأوروبي. فالروبوت حسب هذا التوجه يعتبر كشخص في المنظومة القانونية مثله مثل الشخص المعنوي، هذا النظام القانوني الجديد يتطلب تعاون كل من له علاقة بخلق و استعمال الروبوت(المصمم، مطور معالجة المعلومات، المصنع، المستعمل) وعليه خصائص هذه الشخصية القانونية الجديدة تبقى غامضة [2].

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نتوصل إلى النتائج التالية:

- يتضح جلياً من مناقشة مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنّه لا يوجد تعريف موحد لها رغم أنها ليست بمصطلح جديد، وقد تعددت تعريفات الفقه حول مفهومها وأغلبها يدور حول اعتبارها بأنها :"التقنيات التي يمكنها أداء ما يقوم به الإنسان من أعمال ومهام، حيث يتم التحكم فيها من خلال برامج تقنية تفكر بذكاء على نفس النهج الذي يفكر به البشر الأذكياء. كما أن للذكاء الاصطناعي تطبيقات مختلفة في العديد من مجالات الحياة العسكرية والإدارية والطبية والاقتصادية.ضاف إلى ذلك عدم زمكانيتها حيث يصعب احاطتها بمكان معين وتقييدها بزمان محدد.

- وأمّا فيما يخص مدى إمكانية شخصنة أنظمة الذكاء الاصطناعي فإنّه يمكن القول في هذا الشأن بأنّ موضوع شخصنة الروبوت يلفُّه الغموض؛ فعلى الرغم من أنَّ الروبوت ما يزال في نظر العديد من المشرعين آلة مهما بلغت حدَّة ذكائها، إلاَّ أنَّها آلة تُحاكي الذكاء البشري إلى الدرجة التي باتت فيه قواعد المسؤوليَّة القانونية التقليديَّة غير عادلةٍ فيما يخصُّ ما يصدر عنها من أفعال وتصرفات. وذلك نظرا لخصائصها المتفردة كالطابع اللامادي المتطور وغير المرئي للبرمجيات والخوارزميات التي تتكون منها، وأفعالها المستقلة والمتنوعة والمرتبطة بخبرة هذه الأنظمة ومن ثمة عدم امكانية التنبؤ بردات أفعالها على وجه الدقة .

[1]- فريدة بن عثمان، لذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون المجلد 12 العدد 02، 2020، ص 156-168.

[2] Siary, Odile - Quelle personnalité juridique pour les ROBOTS, article Village de la justice, disponible sur site web : web village-justice.com

غير أنّ التشريعات الحديثة والرؤى التشريعية المستقبلية تنظر لأنظمة الذكاء الاصطناعي على أنّها آلات خطرة تحتاج إلى إنسان حتى يحرسها ويُسأل عن أعمالها غير المشروعة وفق نظام الخطأ المفترض، في حين أنّ لها القدرة الذاتيّة على تجاوز المخاطر بما يُختلف عن الآلات التقليديّة الخطرة، مما يتطلب الأمر فعليا ضرورة اتخاذ القرار التشريعي الصائب والمسئول بشأنها، حيث انّ الارتقاء بكيان أنظمة الذكاء الاصطناعي يفترض حتما لدرء خطرها على الانسان وكرامته تقييد تطوير تكنولوجياتها القائمة عليها في حدود تسخيرها لخدمة الانسان وليس للسيطرة عليه. لذلك فإنّ الاعتراف بشخصية أنظمة الذكاء الاصطناعي تتطلب من المشرعين ضرورة ضبط ذلك بقيود وطنية ودولية تشريعية تعمل على حماية الانسان من مخاطرها.

ومن هنا، فقد قام المشرع الأوروبي بتغيير النظرة نحو "كيان الروبوت"، فارضاً نظرية النائب الإنساني التي حظرت افتراض الخطأ، ومانحاً إيّاه منزلةً مستقبليّةً أرقى من الآلة الجامدة، دون النص صراحةً على الاعتراف بالشخصيّة الافتراضيّة. غير أنّ هذا التغيير التشريعي كان واضحاً أنّه يشكل تمهيداً لمنحها منزلة قانونية مستقبلية خاصة كما صرح المشرع الاوروبي.

وهو ما يؤيده الفقه المعاصر كما اشارت اليه الدراسة، بحيث يتجه نحو ضرورة منح الشخصية الافتراضية لأنظمة الذكاء الاصطناعي كآلية قانونية مرنة تحقق غايات تسخيرها لخدمة البشر. وليس لضرورة احترامها كفئة أشخاص موجودة مع البشر. ويكون لها ذلك مثلها مثل الاشخاص الاعتباريين المعترف بهم قانوناً تأسيساً على أن كل منهما يفتقد الى الخصائص البشرية الموجودة في الأشخاص الطبيعين، كما أنّ انظمة الذكاء الاصطناعي تتوافر على الاسس العملية والواقعية التي جعلت المشرع يعترف بالأشخاص الاعتبارية، نظراً لتوغل هذه التقنيات في مختلف مجالات الحياة.

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- أحمد عادل جميل، ود. عثمان حسين عثمان: إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي "دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان "ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الفترة من 23-26 أبريل 2012م.

- بوزرب أبو بكر خوالد خير الدين، فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد مجلد 02 عدد 02 خاص، 2020.

- سعيد خلفان الظاهري: الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد (299)، دبي، نشرة شهر فبراير 2017م .

- فريدة بن عثمان، لذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون المجلد 12 العدد 02، 2020.

- مصطفى أبو مندور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، العدد الخامس، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، يناير 2022.

- معمر بن طرية، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي : تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المدني، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، الملتقى الدولي: الذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون، الجزائر، 27، 28 نوفمبر 2018.

- موسى أحمد حبيب بلال عبد الله، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب للنشر- والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى. 2019.

- هام القوصي، "نظرية الشخصيَّة الافتراضية" للروبوت وفق المنهج الإنساني -دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي-، مقال نشر في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 35.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Alexandra Mendoza-Caminade , Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ? , Recueil Dalloz , 25 Février 2016.

- Argyro Karanasiou Dimitris Pinotsis, Towards a Legal Definition of Machine Intelligence: The Argument for Artificial Personhood in the Age of Deep Learning,

- CORNU, Marie Les Enjeux Juridiques de L'Accès Aux Données de L'Inventaire, Observatoire des politiques culturelles « L'Observatoire », n45, 2014.

- DANIÈLE BOURCIER . De l'intelligence artificielle à la personne virtuelle :émergence d'une entité juridique, éditions juridiques associées | « droit et société »2001/3 n°49 .

- Nour EL KAAKOUR . L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle . Mémoire pour l'obtention du Diplôme d'Études Approfondies En « Droit Interne et International des Affaires » UNIVERSITÉ LIBANAISE Faculté de Droit et des Sciences Politiques et Administratives Filière Francophone .2017

- SELENE . Vers de nouvelles personnalites juridiqueau 21 ème siecle (robots , animaux et espaces naturels), 6 juin 2018.

- Adrien Bonnet , La Responsabilité du fait de l'intelligence artificielle Mémoire de recherche Droit privé général, université panthéon assas , paris ii, 2014, 2015

ICAIL '17, June 12-16, 2017, London, United Kingdom